

الابحاث والدراسات

قضية تيسير النحو

الأستاذ الدكتور زهير غازي زاهد^(*)

إن قضية تيسير النحو كأنها ولدت مع ميلاد النحو لكنها اتخذت صوراً مختلفة باختلاف العصور. فمنذ أن ظهر كتاب سيبوية (ت ١٨٠ هـ) وهو يحتوي علم شيخه الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وكان يشتمل على مستويات العربية الصوتية والصرفية وال نحوية، بدأ الدارسون ينكثون على قراءته إذ يجدون فيه أشياء لا تخلو من غموض تحتاج إلى شرح وتوسيع. وقد تخصص علماء باقرائه في حلقاتهم الدراسية فأخذه أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، وأبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ) قراءة وإملاء على أبي الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١١ هـ)، ودرسه أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) على المازني، ودرسه أبو إسحاق الزجاج (ت ٣٤٠ هـ) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) على المبرد، ثم أخذه أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧ هـ) وابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) على الزجاج فنقله إلى مصر، ومنها نقلها تلامذتهم إلى الأندلس، وهكذا اتسعت شهرة الكتاب ودارسوه. وقد شرح الكتاب في المشرق والمغرب شروط كثيرة تجاوزت الستين شرحاً، والشرح هي سهل من سبل التيسير، وقد اتخد العلماء سبيلاً آخر لتيسير النحو، هو تأليفهم الكتب المنهجية الميسرة إذ كانوا يقرئونها أو يملونها في حلقاتهم العلمية، ومن هذه الكتب كتاب «الجمل» للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ). و«الواضح» لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) و«اللمع» لابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ) وغيرها. هذه الكتب خلت من كثرة التعليل وتفریع القیاس والاختلافات في تعدد الإعراب والوجوه والشواد. وإلى جانبها ألف العلماء الموجزات والمحضرات والمتون فللاخفش الأوسط موجز في النحو، وكذلك للكسانی، ولأبی جعفر النحاس موجز سمّاه «التفاحة» حتى إذا وصلنا إلى القرن الثامن نجد متن الأجرؤمية لابن أجروم الصنهاجي (ت ٦٧٢ هـ) يشيع في مجالس النحويين وحلقاتهم. ولانسى وسبلة أخرى اتخدتها النحويون يمكن أن تعد في ضمن التيسير، وهي المنظومات نحوية بدءاً من الفية ابن معط (ت ٦٢٨ هـ) ثم ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وألفية شعبان الأثاري (ت ٨٢٨ هـ) وغيرهم. كل تلك الوسائل كانت طرقاً اتخدتها النحويون لتيسير النحو وتبسيطه.

(*) باحث ومحقق، أستاذ في جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا.

قد يسأل سائل لماذا تيسير النحو؟ وما هو النحو الذي ينبغي له أن يسر للدارسين؟

يمكّتنا أن نجيب على السؤالين بجواب واحد. فالنحو العربي في بدايته كان نحواً تعليمياً فقد ارتبطت نشأة النحو بالحفظ على القرآن الكريم وسلامة لغته وأدائه. و«الكتاب» الذي وصل إلينا معزولاً إلى سببويه شمل مجالات اللغة، وهي أوسع مما يتطلبه المبتدئ، في تعلم النحو، لذلك احتاج النحويون إلى مقدمات مبسطة للناشئة والشادين في هذا المجال، فألفت الموجزات والمتوتون المبسطة. ثم إن النحو كغيره مما لدى الأمم الأخرى لم ينشأ لدراسة اللغة من أجل ذاتها إنما نشأ لخدمة القرآن الكريم والحفظ على لغته كما ذكرت، لذلك احتوت قواعده على العربية بمختلف لهجاتها فدخل فيه اختلاف اللهجات واختلاف القراءات القرآنية بمستوياتها المختلفة الكثيرة القياسية والنادرة القليلة. ولما أقام النحويون نحوهم على أساس أهمها: السمع والقياس والتعليق، ظهر منهجان في استخدام هذه الأسس: أحدهما: سمي بالمذهب البصري الذي أراد توحيد القواعد والحكم على الأساليب على وفقها. والأخر: سمي المذهب الكوفي الذي استوعب أساليب العرب، ووضع قواعده على وفقها، وأقرب قول لهذا الاتجاه الذي يحترم النص المسموع قول أبي عمرو بن العلاء حين سأله بعض معاصريه: «أخبرني بما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفت في العربية؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات».

إن هذا القول هو الصائب في هذا المجال مادام النحويون وضعوا قواعدهم العربية بلهجاتها المختلفة، لكن النحويين وخاصة البصريين منهم قاسوا على الأكثر الأعم، وحكموا على مخالفتهم بالشذوذ والرفض، فكثر لديهم التعليل والتأنويل محاولين أن يدخلوا هذا القليل في ضمن قواعدهم وإلا رفضوه، فبدأ النحو يتعدّد ويصعب منذ مرحلته الأولى في القرن الثالث. ومما عقد النحو شيئاً:

أحدهما أدخل المنطق والفلسفة في قضايا النحو، وقد اتضح ذلك لدى نحواني القرن الرابع للهجرة، وعلى رأسهم أبو الحسن الرمانى (ت ٣٨٤هـ) الذي كان نمزج نحوه بالمنطق، فاستعمل القياس المنطقي. ولا يبي على الفارسي مقوله في ذلك، إذ قال حين سمع الرمانى: «إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء».

إن التشدد في القياس بدأ في النحو العربي منذ عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) وزداد لدى المبرد (ت ٢٨٥هـ) لكنه تفرع واتسع لدى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي تعجب ابن جني من مهاراته في القياس قائلاً: كأنه كان مخلوقاً له (الخصائص ١/٢٧٧) وروى لأبي علي الفارسي قوله: «أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس» (الخصائص ٢/٨٨) وهكذا ازداد القياس تفرعاً واتساعاً لدى

نحوئي القرون اللاحقة.

الشيء الآخر الذي عقد النحو، ويتصل بسابقه هو توقف السماع والاستشهاد عند منتصف القرن الثاني في مجال الشعر، وفي نهاية القرن الرابع في مجال التراث وإن كان الاستشهاد بتراث ما بعد القرن الثاني اتصف بشروط الفصاحة في مواطنها. ولما توقف السماع صار اعتماد النحويين على القياس أما المسموعات فكانت محدودة بما كان لدى النحويين الأوائل ففتنتوا بتغريب القياس والعلل والتأويل فكان بذلك تفحيم النحو دون أن يأتوا بجديد فيه، وكأنما توقف الاجتهاد عند نحوئي القرن الثالث وأخرهم العبرد وثعلب. أما من جاء بعد هذا القرن فكان له أن يعيد ترتيب أو شرح الموضوعات والأبواب في كتاب سيبويه دون أن يتعداه في الرأي والقاعدة إلا في الشرح والتوضيح.

لقد كان في تاريخ النحو العربي ثورتان في مجال المنهج:

إحداهما: في القرن السادس الهجري على يد ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) صاحب كتاب «الرذ على النحاة» وكان يدعو إلى العودة بال نحو إلى منابعه الأولى أن يقوم على الاستقراء، فدعا إلى إلغاء فكرة العامل التي اتسعت بسبب استخدام النحويين للمنطق كما دعا إلى إلغاء القياس المنطقي والعلل المنطقية وفروعها والاكتفاء بالقياس اللغوي، وكذا العلة التفسيرية اللغوية كما دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي كان النحويون ي实践中ها لتمرين الدارسين على الجدل، ولا صلة لها بالدرس اللغوي، ودعا أيضاً إلى إلغاء أبواب في النحو، وهي التي أوجدها فكرة العامل، وتمسك النحويون بها مثل: باب الاشتغال، وباب التنازع، وكأنه مال إلى قول الكوفيين في ذلك. وقد ذهب المخزومي إلى أنَّ ابن مضاء أقرب إلى منهج الكوفيين اللغوي فقد نقد نحوئي البصرة ومنهجهم في النحو، لكنه لم ينقد أحداً من الكوفيين كالكساني والفراء وإنما أخذ بأرائهم في كتابه.

أما الثورة الثانية: فهي الدعوة إلى تيسير النحو حديثاً، وقد بدأت في مصر بداية حقيقة على يد إبراهيم مصطفى، ومن عمل معه وما شارك فيه من لجان في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم تطورت هذه المحاولة على يدي الدكتور مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري بعد ذلك. وقد كثر الداعون إلى تيسير النحو غير من ذكرت لكن معظم هؤلاء كان التيسير لديهم امتداد للجنة وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨ الذي ينحصر في حذف موضوعات وتعديل أخرى واحتصارها، لكن اتجاه إبراهيم مصطفى والمخزومي يهدف من التيسير إصلاح المنهج في دراسة النحو لالتخفيف من موضوعاته بحذف بعضها كما كانت دعوة أغلب من دعا إلى تيسير النحو. وأهم المحاولات التي كانت امتداد المحاولة لجنة المعارف المصرية محاولة الدكتور شوقي ضيف منذ كتابة مقدمة كتاب ابن مضاء «الرذ على النحاة» الذي نشره سنة ١٩٤٧ وما ألهه ونشره بعد ذلك في مجال التيسير.

لقد تناولت محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» الصادر ١٩٣٧ علامات الإعراب وهي كانت محور محاولته في كتابه، وتناول فكرة العامل مفتداً إليها ثم بناء الجملة وأركانها ومكوناتها من مستند ومستند إليه وتتابع وما يخص الاسم والجملة الاسمية في مجالها النحوي مع محاولته تعلييل ما خرج عما وضعه من مقاييس. وقد غالب على كتابه النظر النحوي. فهو ثبت فكرة إصلاح المنهج النحوي. وجاء بعده الدكتور المخزومي فكانت محاولته مكملة لما بدأ به إبراهيم مصطفى، ودرس مالم يتعرض إليه من موضوعات كال فعل والجملة الفعلية. فكانت محاولته شاملة لقضايا النحو وتطبيقاته في كتابين: «في النحو العربي - نقد وتجربة» و«في النحو العربي - قواعد وتطبيق» فالكتاب الأول آرائه في تيسير النحو وإصلاح منهجه بحسب في علامات الإعراب ودلائلها، ثم تناول الجملة بنوعيها الاسمية ومكوناتها وتركيبها، ثم الفعلية ومكوناتها، ثم خصص قسمه الأخير للدراسة أساليب الجملة اللغوية، وصور تركيبها جمع في كلّ أسلوب ما تناول في أبواب النحو في الكتب القديمة، فأدوات التوكيد، وهكذا دون النظر إلى فكرة العامل التي شغلت تاريخ النحو العربي، وكانت سبباً لتعقيده وتضخيمه وعدم الاهتمام بأساليب الجملة اللغوية موجهاً النظر إلى منهاج يهتم بوظيفة الكلمة في الجملة ومتؤديه من دلالة مع ما يجاورها لتعاون على إنتاج المعنى الذي يريد المتكلّم ويفهمه المتلقى.

أما الكتاب الثاني فقد جعله تطبيقاً لهذه الآراء التي ثبّتها في كتابه الأول، وهذا الكتاب الثاني جعله كتاباً منهاجياً يعني بالتطبيق. وكذا كانت محاولة الدكتور الجواري في كتابه «نحو التيسير» وما ألفه في «نحو الفعل» وغيره من مباحثه.

ولم تقف حركة تيسير النحو عند ذكرنا. وكلّ ما ذكرناه محاولات تتبع من التراث النحوي للغربية، وتحاول أن تقيد بما كان من تطور في علم اللغة الحديث عن طريق الترجمات في ثلاثينيات حتى ستينيات القرن الماضي، لكن طابعها أقرب إلى التراث. فإذاقرأنا مصطلح منهاج الوصف في تراث المخزومي فهو يعني منهاج اللغوي القريب من منهاج الكوفيين، وكذا ماتردد لديه من عبارة «اللغة ظاهرة اجتماعية» فهو ما ذكره ابن جني وغيره من نظرية اصطلاحية اللغة ومواضعتها مع الإفادة بما كان يطلع عليه من كتب المستشرقين المترجمة أو محاضراتهم في مجال علم اللغة في أثناء دراسته في القاهرة وما بعدها.

وقد ظهرت محاولات في خمسينيات القرن الماضي وما بعدها لدى من درس في أوروبا علم اللغة الحديث أفادت من مناهج هذا العلم الحديث، وحاولت أن تطبق هذه المناهج على النحو العربي كما كان لدى الدكتور إبراهيم أنيس، وكمال بشر، وتمام حسان. وأهم هذه المحاولات في مجال النحو محاولة الدكتور تمام حسان في كتابه «العربية معناها ومبناها» الصادر في ١٩٧٣، وقد درس فيه التراث النحوي للغربية وفق منهاج بنوي حديث. وقد شمل

كتابه مستويات اللغة المختلفة على الترتيب الحديث بادئاً بالمستوى الصوتي، ثم المستوى الصرفي، ثم المستوى النحوي ثم المستوى المعجمي فالدلالي. لقد تناول كتابة أنظمة اللغة العربية على وفق أسس منهجية جديدة رفض فيه فكرة العامل التي رفضها قبله ابن مضاء القرطبي، وإبراهيم مصطفى، والمخزومي، والجواري، وأقام مكانها نظرية القرائن النحوية بقسميها: قرائن المبني، وقرائن المعنى. وبقي الكتاب نظرية نحوية يعوزه التطبيق.

إن محاولة تيسير النحو العربي وإصلاح منهجه ضرورة لا بدّ من استمرارها والعناء بها، ولكن ينبغي لها أن تقوم على أساسين هامين هما: العلم والتجربة، بعد ما مر فيها من الجهد وإن فقدت مصاديقها وفائتها.

أما العلم فينبعي لمن يتصدّى لها أن يتصف به أن يكون ملماً بتراث العربية النحوية ومطلعاً على نظريات علم اللغة الحديث. وأما التجربة فينبعي له أن يكون قد عانى واقع العربية على ألسن متكلميها وتدرّيس قواعدها.

والذي يكون أكثر فائدة في وضع كتاب فيها هو إيمان مؤلف الكتاب بسلامة العربية وضرورة الحفاظ على فصاحتها، وعندها يكون الكتاب المنهجي الموضوع للدارسين بهتم بالتطبيق قبل النظر؛ لأن اللغة عادة لسانية قبل أن تكون قواعد للحفظ كما ينبغي لمؤلف الكتاب المنهجي أن يراعي المرحلة الدراسية فلكل مرحلة مستوى وهكذا تدرج دراسة اللغة حتى يصل الدارس إلى مرحلة التخصص، في الدراسة الجامعية والعليا فتكون دراسة اللغة هنا باعتبارها علمًا في مجال مستوياتها المختلفة بنأصواتها وصيغها ونحوها ومعجمها ودلالتها.

ومن مناهج علم اللغة الحديث، منهاج علم اللغة التطبيقي. يمكن الإفادة من هذا المنهاج وجعله مناسباً للغة العربية في تدرّيسها انطلاقاً من نصوصها الأدبية المختارة علمًا أنه لا يوجد كتاب يكون نهاية التأليف في موضوع من الموضوعات. إنما ينبغي لمحاولات التأليف أن تدرج وتطور دون توقف، فحركة العلم دائبة، وتطور المناهج مستمر لكن العربية وقواعدها هي هي فالنظر كل النظر في منهاج تدرّيسها، والكتاب المؤلف الذي يعني بتربيّة المهارات اللغوية لدى الدارس وتنميّتها. وتطوير قدراته في الأداء والإبداع هو ما ننشده ونبتغيه في قضية النحو وتيسيره وإصلاح منهجه تدرّيسه.

الممنوع من الصرف:

إن علامات الإعراب الأصلية في العربية ثلاثة: الضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الخفض أو الجر. وتظهر هذه العلامات على أواخر الأسماء في حالاتها الإعرابية المختلفة المذكورة.

وفي عربية القرآن الكريم مجموعة من الأسماء والأوصاف معربة لكنها لا تنون سماتها النحوية المتنوعة من الصرف أي التنوين. تظهر عليها الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالي النص والخفض، وتظهر عليها الكسرة في حالة الخفض في حاليين إذا أضفت وإذا

اتصلت بها (آل) التعريف. ومن العرب من يستعملها مصروفة (متونة) في حالاتها الإعرابية المختلفة. رُوي للكسائي والفراء قولهما بجواز صرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك^(١)، أي لا يمنع من التنوين سوى اسم التفضيل، فالالأصل في الأسماء الإعراب وصرف ما لا ينصرف جاء في العربية ما لا يُحصى منه.

إن الممنوع من الصرف (التنوين) يكون في ثلاثة أنواع من الأسماء في عربية القرآن:

أ - العلم. ب - الصفة. ج - الجموع.

أ - العلم: المؤنث مثل: زينب، سعاد، مريم.

جاءت سعاد، رأيت سعاد، مررت بسعاد.

قال تعالى: «وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذْ اتَّبَعْتَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا» [مريم: ١٦]، العلم المذكر الأعجمي كما وصفه النحويون، ويشمل أسماء الأنبياء ماعداً محمد، ونوحًا ولوطًا.

قال تعالى: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُوبَ وَبِيُونَسَ وَهَارُونَ وَسَلِيمَانَ وَآتَيْنَا دَاؤَدَ زَبُورًا» [النساء: ١٦٣] وقال تعالى: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلَا هَدِينَا وَنُوحًا هَدِينَا مِنْ قَبْلِ وَمِنْ ذَرِيْتِهِ دَاؤَدَ وَسَلِيمَانَ وَأَيُوبَ وَبِيُوسَفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكُلُّ ذَلِكَ نَعْزِيْرِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكْرِيَا وَبِعْنَى وَعِيسَى وَإِلَيَّاسَ كُلُّ مَنِ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسْعَ وَبِيُونَسَ وَلَوْطًا..» [الأنعام: ٨٤١، ٨٥، ٨٦]

العلم المختوم بـالـفـ وـنـونـ مثلـ: سـلـيمـانـ، عـمـرـانـ، عـثـمانـ.

قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عُمَرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ» [آل عمران: ٣٣]

العلم على وزن الفعل: مثل بونس، تغلب، بزيد، أحمد.

العلم على وزن فعل: مثل عمر، زهر.

ب - الصفة:

الصفة المختومة بـالـفـ وـنـونـ: مثل نعسان، عطشان، سكران، جوعان.

الصفة على وزن أفعال المذكر وعلى فعلاء أو فعلى للمؤنث:

مثل:

أحمر - حمراء

أبيض - بيضاء

آخر - أخرى

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري - المائة ٦٩.

وكذا صحراء ويداء.

الصفة على وزن فُعل: مثل أول، آخر.

قال تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِبِّضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فِعْدَةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٥]. وقال

تعالى: «وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَيْهَا أَخْرَ لَا بَرْهَانَ لَهُ بِهِ» [البقرة: ١١٧].

ج - الجمع على مفاعيل وما شابهها في الوزن:

مثل: مساجد، سحائب، سواعد، صواعق، سلاسل، طرائق، صوامع.

في المدينة مساجد كثيرة مررت بمساجد كثيرة

قال تعالى: «.. وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدَمْتَ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتَ وَمَسَاجِدٍ يَذْكُرُ فِيهَا اسْمَ اللَّهِ كَثِيرًا...» [الحج: ٤٠].

وقال تعالى: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كَنَا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ»

[البقرة: ١٧].

الجمع على وزن مفاعيل وما شابه في الوزن.

مثل: مصابيح، أراجيع، أقایل، قراطيس.

قال تعالى: «قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُهُنَّ قِرَاطِيسَ تَبَدَّوْنَهَا وَتَخْفُونَ كَثِيرًا» [آل عمران: ٩١].

الجمع على وزن أفعال، مثل: أصدقاء، أوصياء، أتقياء.

وقد وردت في القرآن الكريم لفظة (أشياء) متنوعة من الصرف، ولذلك اختلف الصرفيون في تقدير وزنها الصRFي. فإذا أخذنا بقول من قال: إنها على وزن (أفعال) وهو ليس مما يمنع من الصرف فيمكن اعتبار استعمالها في القرآن الكريم استعمالاً خاصاً يمكن صرفه في الكلام.

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا لَأْنَسَلَوْا عَنِ الْأَشْيَاءِ إِنْ تُبَذِّلُكُمْ تَسْؤِكُمْ»

[المائدة: ١٠١].

* * *

الأسماء الخمسة:

هذه الفاظ من الثنائي المتخلّف في العربية من طورها الثاني الذي هو قبل طور نضجها، لأن العربية مرت في تطورها بأطوار، فالطور الثاني هو قبل طورها الأخير الثالثي، وفيه تكميل نضجها، وكثير الاشتراق فيها بهذا الطور، فالثلاثي أكثر مرونة وأوسع في الاشتراق. ولما استقرت العربية على الثلاثي في مرحلة نضجها أضيف للثنائيات صوت لين ثالث لتشجم مع مفردات اللغة، لذلك استعملت الأسماء الخمسة وهي من هذا القبيل. فأعربت بالحركات وهي ثنائية مثل: أب وأخ وحم، أما فو وذو، فهما ثنائيان مع صوت الله لأنه لا يوجد اسم في العربية اسم من حرف واحد سوى بعض الضمائر، وهي مما يبقى من مراحل اللغة السليمة فظلاً يستعملان مضارعين، وأما الضمائر فلا تضاف فالاسم (فو) لا يضاف إلا إلى الضمير

و(ذو) لا يضاف إلا إلى الظاهر، وأما الثلاثة الأولى فهي تضاف إلى الظاهر وإلى الضمائر، وحين تضاف هذه الأسماء تعرف بأصوات اللين؛ الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر أو الخفض، على اعتبار أن مطل الحركات يحدث هذه الأصوات كما ذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين القدماء، وأصحاب تيسير النحو إبراهيم مصطفى، والمخرزمي، والجواري من المحدثين باعتبار أن الضمة والفتحة والكسرة أبعاض أصوات الواو والألف والياء كما هو قول الخليل الفراهيدي.

نقول :

و جاء أبوك وأبو علي	جاء أبُ
و جاء أخوك وأخو زيد	جاء أخُ
و جاء حموك وحمو زيد	جاء حمُّ

وفوك نظيف

وهذا ذو علم

هذا استعمالها في حالة الرفع أما هي في حالة النصب فكما يأتي :

رأيت أبا	و رأيت أباك وأبا زيد
أكرمت أخا	و أكرمت أخاك وأخا علي
ساعدت حما	و ساعدت حماك وحما خالد

وأما في حالة الجر فكما يأتي :

مررت بأبِ	و مررت بأبوك وبأبي زيد
مرررت بأخِ	و مرررت بأخبك وأخي زيد
مررت بحمِّ	و مررت بحميك وحمي خالد

لا يخرج من فيك غير الطيب

صاحب ذي العلم رابع

النساء :

هو من أساليب العربية، ويراد به تنبية المنادي. ويترکب من أداة النداء والمنادي سواء كان النداء حقيقياً أم مجازياً.

أدوات النداء: الهمزة ويا وأيا ووا.

الهمزة: استخدمت لنداء القريب أو ماهو بمنزلته: مثل:

أحمدُ لا تتکاسل في عملك

وتلحق أحياناً ياء ساكنة بالهمزة فينادي بها المحتسب كقول الوالد: أين بنتي.

يا: وهي أكثر الأدوات استعمالاً وقد استعملت لنداء القريب والبعيد لما فيها من مذا الصوت الذي يمكن أن يصل إلى المنادى. مثل:

يا زيد أخلص في عملك
يا من يعز علينا أن نفارقهم
ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد

ولكثرة استعمال هذه الآداة فهي قد تمحف وتقدر من سياق الكلام كما في قوله تعالى: «يُوسُفُ أَعْرَضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكَ» أي يا يوسف. وكقوله تعالى: «بَرِيدَ اللَّهُ لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرَّجُسُ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيَظْهِرُكُمْ تَطْهِيرًا» أي يا أهل البيت.

وكقول الخطيب: أيها الناس. أي يا إليها الناس. وقد تستعمل (يا) في سياق التعجب. كقول أمرىء القيس:

فِي عَجَابٍ مِّنْ كُورَهَا الْمُتَحَمَّلِ

وكقولنا: ياعجيبي من هذا المنظر.

أيا: وهي مركبة من الهمزة ويا معًا وينادي بها البعيد. وفي بعض لهجات العرب تبدل الهمزة هاء فتنطق (هيا). مثل:

أَيَا مِنْ كَانَ لِي سَنْدَا

أيا شجر الخابور مالك متحورة قل يا ملك لم تحزن على ابس طريف
فقال هيأ ربياه ضيف ولا قري بحقك لاتحرمه تا الليلة اللحمة
وا: وهي تستعمل في النداء ونداء التوجع والتقطيع. وسيأتي الحديث عنها.

المنادى:

يكون المنادى في هذا الأسلوب بالصور الآتية:

١- المفرد المعرفة. مثل: يا زيد ويا محمد.

أو التكرا المقصودة أي المعرفة بالنداء مثل: يارجل، وانت تقصد رجلًا معينا.

قال الأعشى:

قالت هريرة لما جئت زائرتها ويلا عليك وويلا منك يارجل
والمنادى المفرد هنا يراد به غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف، ومنه: يا زيد ويا زيدان
ويمازون.

ويكون ملازماً لعلامة الرفع الضمة كما في نداء الواحد والألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم.

والأكثر أن لا ينون، وقد جاء منوناً مضموماً أو منصوباً في أمثلة كثيرة خصوصاً في الشعر مما سمي ضرورة شعرية كقول الشاعر:

ضرست صدرها إلى وقالت ياعذياً لفدو قتك الأواقسي
٢- المنادى المضاف: ويكون منصوباً بعلامة النصف الفتحة أو غيرها. مثل:

علماء نصيحة الفتاحة يا عبد الله

بِالْأَنْجَارِيد

卷之三

قال تعالى: «يَا صَاحِبَيِ السُّجْنِ أَمَا أَحَدُكُمَا فِي سَقْفٍ رَبِّهِ خَمْرًا» [يوسف: ٤١]، علامه نصبه الياء لأنها مشتقة.

يا ربِي ساعدني . مضاف إلى ياء المتكلّم ، لاظهُر حرکته الحقيقة أي الفتحة . والمضاف إلى ياء المتكلّم قد تُحذف ياء المتكلّم فنقول : يا ربِا ، وقد يوصل بهاء السكت فنقول : ياربَاه . وقد تأتي هذا الترتيب في مجال التعلّق كقول امرئ القبس :

فياعجباً من كورها المتحمل

وقولنا: يا عجباً من هذا المنظر.

٣- الشبيه بالمضاف. مثل: ياصاعداً جبلاً. يامساعداً الفقراء. ويكون هذا نداء عاماً كما يكون نداء المستفات غالباً. وهو منصوب ومنون. لأنه عام كما ينادي الأعمى مارا دون تعين فيقول:

یامارا خذ بیدی

هذا ماسمه التحويون النكرة غير المقصودة.

٤- نداء ما فيه (ال).
لا ينادى في العربية ما فيه (ال) مباشرة، ولكن تستعمل أداة الوصل (أي) مع (ها) للتبني
بعد أداة النداء ثم يؤتى بالمنادى مرفوعاً تابعاً لأداة الوصل (أي) تبعية الوصف. مثل قوله تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الْمُذَثَّرُ﴾ و**﴿يَا أَيُّهَا الْمَزَمُّلُ﴾** هنا علامه رفع المنادى الضمة.

وكقولنا: يا أيها الناجحون في أعمالهم . هنا علامه رفع المنادى الواو .
وقد يكون المنادى من المبنيات لا تظهر علامه إعرابه فهو بمرتبة ما سبق : كقوله تعالى :
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَوْا أَنفُسَكُمْ وَاهْلِكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحَجَّارَةُ﴾ [التحريم: ٦].
وقد يستغنى عن أداة النداء هنا لوضوحها في السياق كما ذكرنا في قول الخطيب: أيها
الناس .. أيها السامعون .
الندية:

تستعمل الآداة (وا) في صورة تشبه النداء لكنها يراد بها التوجّع كقول المتوجّع : وارأساه .
أو يراد بها التفجّع على فقید فيصيغ المتوجّع : وازيداه ، واعلياه .

هذا التركيب يلحق فيه المتوجم منه والمتفجّم عليه ألف.

قال النحويون إن هذه الألف بدل من ياء الإضافة، ويختتم بها هاء السكت كما في الأمثلة السابقة.

الاستغاثة:

تستعمل أداة النداء «يا» لصورة من صور التنبية وطلب المساعدة سماها النحويون «الاستغاثة» وهي طلب المنادي المستغيث العون من بناديه مستغثاً ليخلصه من اذى ويعينه أو ينجدنه.

وتترکب عبارة الاستغاثة في الأصل من ثلاثة عناصر:

- ١ - أداة الاستغاثة «يا».
- ٢ - المستغاث به.
- ٣ - المستغاث من أجله.

وفي هذا التركيب تتصل لام مفتوحة في المستغاث به، ولام مكسورة في المستغاث من أجله. مثل:

يا محمد لزيد

فالمستغاث به (محمد). والمستغاث له (زيد) والأول اتصلت به لام مفتوحة قال عنها النحويون إنها حرف جر. والحق إنها بقایا كلمة (آل أو أهل) وكأن المستغيث طلب التجدة من (آل محمد). هكذا كانت التجدة تطلب من (آل فلان) أو القبيلة، ولكرثة الاستعمال ودلالة السياق اختصرت الكلمة فبقيت اللام، وبقى الاسم بعدها مجروراً بالإضافة على حاله. أما المستغاث له فتبقيه لام مكسورة، وهي حرف الجر المعهود.

وقد يستعمل هذا الاسلوب في تمجيد التهديد حين يتطلب المستحيل عند حدوث كما جاء في قول الشاعر:

بالبكير أشرروا لي كليباً بالبكير أيسن أيسن الفرار
ولما كان كليب قد قتل فيطلب الشاعر إحياءه وهو مستحيل فكان السياق تهديداً.

الاستثناء:

من أساليب العربية وفيه يخرج مابعد أداة الاستثناء مما دخل فيه ماقبلها. والأداة الأصلية للإثناء هي (إلا) وأما غيرها من أدوات أو أفعال فهي محمولة عليها، لأنها توادي الوظيفة نفسها للإادة (إلا).

عناصر جملة الاستثناء هي:

- ١ - المستثنى منه.
- ٢ - أداة الاستثناء.
- ٣ - المستثنى.

فإذا نقص عنصر منها تغير أسلوب الجملة لأن ينقص عنصر المستثنى منه، ويسميه النحويون الاستثناء المفرغ ففي هذه الحال ستكون الجملة من أساليب التوكيد لا الاستثناء ويعرب ما بعد (إلا) بحسب موقعه من الإعراب، و(إلا) تكون للحصر وتأتي بعد نفي. مثل:

ما جاء إلا علي. علي: فاعل.

ما رأيت إلا علياً. علياً: مفعول به.

قال تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...» رسول: خبر المبتدأ محمدٌ.
وقد تكون (إلا) بمعنى (لكن) ففي هذه الحال لا يكون هناك استثناء. مثل قوله:
أرددتُ أن أقرأ شعراً إلا أنني غيرت رأيي فقرأت مقالة.
وللاستثناء صورتان:

١ - الموجب: مثل: جاء الطلاب إلا زيداً.

زيداً: منصوب على الاستثناء، فهو قد خرج عما دخل فيه مقابل (إلا).

وقال تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ» [الحجر: ٣٠ - ٣١].

إيليس: منصوب على الاستثناء.

٢ - السالب. مثل: ما جاء الطلاب إلا زيداً.

زيداً: مستثنى. فهو قد أثبت له ما نفي عما قبل (إلا).

وقد يقدم المستثنى على المستثنى منه في الشعر كقول الكميت:

فَمَا لَيْسَ إِلَّا آلَ أَحْمَادَ شِيعَةُ **وَمَا لَيْسَ إِلَّا مَذَهَبُ**
والاستثناء نوعان:

١ - ما كان مابعد (إلا) جزء مما قبلها، وسماه النحويون الاستثناء المتصل كما في الأمثلة السابقة وكما في قوله: حضر المدعون إلا علياً. علياً: جزء من المدعون وهو مستثنى.

٢ - ما لم يكن جزء من المستثنى بيته، وسماه النحويون المنقطع، مثل قوله:
حضر المسافرون إلا حقائبهم. فالحقائب لم تكن جزء من المسافرين.

وكقوله تعالى: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظُّنُونِ وَمَا قُتِلُوا يَقِينًا» [النساء: ١٥٧]،
وجعلوا منه قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ...» فإيليس منصوب على الاستثناء ليس من الأول؛ لأن إيليس ليس من الملائكة لأنه خلق من نار.

أدوات أخرى للاستثناء:

(غير وسوى):

وهما اسمان مبهمان قد يستعملان استعمال (إلا) في الاستثناء إذا توفرت عناصر جملة الاستثناء المذكورة. وهما يضافان إلى ما بعدهما ويأخذان حكم المستثنى، ويراد بهما معنى المغایرة. مثل:

جاء الطلاب غير علي. غير: منصوبه على الاستثناء و(علي) مضاف إليه.

ما جاء الطلاب غير علي. غير: منصوبة على الاستثناء و(علي) مضاف إليه.

وإذا لم توفر عناصر الجملة الاستثنائية فاستعمالهما بحسب موقعهما.

ففي قوله: ما جاء غير علي. غير: فاعل لل فعل و(علي) مضاف إليه.

وكذا (سوى) مثل غير في الاستعمال. كقولي:

جاء القوم سوى زيد . سوى زيد : مستثنى وسوى في موضع نصب .
 وقولنا : ماجاء سوى زيد . سوى زيد : فاعل وسوى في موضع رفع .
 وليس في الجملة الثانية استثناء إنما هي صورة من صورة التوكيد .
 (عدا وخلا) :

جاء الطلاب ما عدا علياً . علياً : مستثنى منصوب بفعل الاستثناء (ما عدا) .
 ماجاء الطلاب ما عدا علياً . علياً : مستثنى منصوب بفعل الاستثناء .

قال لزيد :

الا كُلَّ شَيْءٍ - مَا خَلَّ اللَّهُ - بِسَاطِلِ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَمْ يَحْالَةِ زَائِلٍ
 استعمل (عدا وخلا) مع أداة الوصل (ما) فكانا فعلي استثناء ونصب ما بعدهما مستثنى .
 وإذا لم تستعمل معهما (ما) فهما أداتان جامدتان يضافان إلى ما هما . مثل :
 جاء الطلاب عدا زيد وخلا على

حاشا :

لفظة تستعمل للتزييه غالباً كقوله تعالى « حاش اللہ مَا هذَا بِشَرًا » [يوسف: ٣١] .
 وقوله تعالى : « قُلْنَ حاش اللہ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ » [يوسف: ٥١] .
 وكقولنا : حاش لزيد أن يفعل كذا .
 وقد تأتي فعلاً متصرفاً فنقول : حاشت فلاناً أن يفعل كذا .

ونادرأً ماستعمل استعمال (إلا) للاستثناء . ويقى التزييه ملازماً لها في الغالب حتى لو
 استعملناها للاستثناء على ندرته كقولنا :
 لمث الأولاد حاشا زيداً . ولا نقول : جاء الطلاب حاشا زيداً ، لأنها تخلو من التزييه .

العدد :

نستطيع أن نقسم العدد إلى ما يأتي :

١ - المفرد : وهو غير المركب عند النحوين من ١ - ١٠ .
 ٢ - المركب : ٣ - ألفاظ العقود . ٤ - العدد المعطوف .
 ١ - العدد من ١ - ١٠ يعرب بالحركات ما عدا (اثنين واثنتين) فيعربيان إعراب المثنى أي
 يرفعان بالألف وينصبان ويختضنان بالباء .

فالعدد واحد واثنان يرافقان المعدد في التذكير والتأنيث والإعراب .

نقول : هذا رجلٌ واحدٌ ورجلان اثنان وطالباتان اثنتان .
 وساعدت طالباً واحداً وطالبين اثنين وطالبيتين اثنتين .
 من ٣ - ١٠ يخالف المعدد في التذكير أو التأنيث ، وهو يضاف إلى المعدد ويكون
 المعدد ، مضافاً إليه . مثل :

وثلاث نساء

هؤلاء ثلاثة رجال

عندى خمسة أقلام
و خمس حقائب
قبل المعمل عشرة عمال
و عشر عاملات
قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سِعَ بَقَرَاتٍ سَمَانٍ بِأَكْلِهِنَ سِعَ عَجَافٍ وَسِعَ سَبَلَاتٍ
خَضْرٌ وَآخَرٌ يَابْسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].
العدد مئة وألف و مليون، فيضاف إلى المعدد قوله صورة واحدة مع المذكر والمؤنث ويكون
المعدود مفرداً مضافاً إليه. نقول:

في القاعة مئة طالب و مئة طالبة و مئتا طالب و طالبة
في المدرسة ألف طالب و طالبة وألفا طالب و طالبة

٢ - العدد المركب: من ١١ - ١٩ يكون مبنياً على فتح الجزءين ما عدا ما كان صدره اثنان
واثنتان ويكون تمييزه مفرداً منصوباً.

١١ ، ١٢ يوافقان المعدود في التذكير أو التأنيث. مثل:

جاء أحد عشر طالباً
 وإحدى عشرة طالبة
عندى اثنا عشر قلماً
واثنتا عشرة ماسحة
اشترت اثني عشر قلماً
واثنتي عشرة ماسحة

قال تعالى: ﴿إِنَّ عَدَدَ الشَّهْوَرِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشْرَ شَهْرًا﴾ [التوبه: ٣٦].

وقال: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشْرَ كُوكَبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين﴾ [يوسف: ٤].

٣ - العقود: صورتها واحدة مع المذكر والمؤنث ولعرب إعراب جمع المذكر السالم ترفع
بالواو وتنصب وتحفص بالياء وهي: عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون،
ثمانون، تسعون. وتمييزها مفرد منصوب. مثل:

جاء عشرون رجلاً
وثلاثون إمرأة
اشترت عشرين قلماً
وثلاثين مسطرة
في القاعة تسعون طالباً وطالبة

قال تعالى: ﴿وَفِصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشْدَهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبُّهُ أَوْزَعْنِي أَنْ
أَشْكُرَ نَعْمَنِكَ﴾ [الأحقاف: ١٥].

٤ - العدد المعطوف وهو ما بين العقود ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ... ، ٢٩ ، ثم ٣١ ، ٣٢ ، ... ، ٣٩ . وهكذا حتى ٩٩ .

فمن ١ - ٩ نعطيه حكم العدد المفرد السابق ولفظ العقد على صورته المذكورة وإعرابه
ملحقاً بجمع المذكر السالم. نقول:

جاء واحد وعشرون طالباً
وإحدى وعشرون طالبة
هؤلاء اثنان وعشرون جندية
واثنتان وعشرون متسابقة
وإحدى وعشرين طالبة
كرّمت واحداً وعشرين طالباً

عندى ثلاثة وعشرون كتاباً
وثلاث وعشرون رواية
قرأت خمسة وعشرين مقالاً
وخمساً وعشرين قصة
صوغ العدد على وزن فاعل :

قد يصاع العدد على وزن فاعل فيكون تباعاً لموصوفه في تذكيره وتأنيثه . أقول :
طالب واحد

قد فاز الطالب الثالث والعشرون ونجحت الطالبة الرابعة والعشرون
فاز المتسابق الخامس والمسابقة الثامنة

تعريف العدد بـ (ال) :

قد تدخل (ال) على العدد فمن ٣ - ١٠ تدخل على المعدد مثل :
 جاء ثلاثة الطلاب
 وحضرت أربع الطالبات
 وعشرون الروايات
 ومئة الطالبة

أما المركب فيعرف جزؤه الأول تقول :
الأحد عشر طالباً
والثلاثة عشر طالباً
والثلاث عشر طالباً

وأما العقود فتعرف ولا يتغير منها سوى اعرابها بحسب موضعها من الجملة :
 جاء العشرون طالباً
 والثلاثون طالبة

والعدد المعطوف يعرف جزأه . أقول :
 جاء الواحد والعشرون طالباً
 والإحدى والعشرين طالبة
رأيت التسعة والتسعين طائرة

وأما البعض فهو منهم يستعمل استعمال الأعداد المفردة أي يذكر إذا كان المعدد مؤنثاً
ويؤنث إذا كان المعدد ذكراً ودلالة لاتقل عن ثلاثة ولا تزيد على تسعة ، أقول :
 جاء بضعة رجال
 وبضع نساء

قد يعطف عليه فأقول :

هؤلاء بضع وعشرون طالبة وبضعة وعشرون طالباً
وأما النصف فدلالتها من ١ - ٩ وتبقى في الاستعمال على تذكيرها لاتتحققها تاء التأنيث ثم
هي تعطف على لفظ عقد ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ... ٩٠ نقول :

جاء عشرة رجال ونinet
 وعشرون امرأة ونيف
 وخمسون رجلاً ونيف
 قراءة التاريخ والأعداد المكونة من العشرات والمئات ..

يمكن قراءة العدد الكبير من اليمين ، وتجاوز قراءته من اليسار أيضاً فالأعداد التالية تقرأ :

١٢٠ عشرون ومتة أو متة وعشرون.

٩٥٠ خمسون وتسعمائة أو تسعمائة وخمسون.

١٥٢٠ عشرون وخمسمائة وألف، أو ألف وخمسمائة وعشرون.

١٩٦٠ ستون وتسعمائة وألف أو ألف وتسعمائة وستون

٢٠٠٢ اثنتان وألفان أو الفان واثنتان.

ويبدو أن الشائع قراءة العدد من اليسار إذا كان بالمئات والآلاف، ومن اليمين إذا كان بالعشرات.

* * *



مركز تحقیقات کاپیتویر علوم مردمی